ضرائب

البعض يدفع مرتين!

□ بدر الدين جمجوم

فاجأ الفنان وهو جالس أمام مأمور ضرائب شعبة التحصيل والحجز ان ثلاثة أرباع الضرائب المخصومة منه من المنبع والتى تمثل حوالى ٢٠ ٪ من دخله لم تورد إلى مصلحة الضرائب . فبادر الممول (الفنان) بالاستشهاد بكافة المستندات التى معه الدالة على خصم الضريبة من المنبع منه والمختومة بخاتم الدولة أو الممهورة بإمضاء المنتجين والمختومة بخاتم شركاتهم .

وهنا تكون المفاجأة الكبرى التى هى موضوع قضيتنا هذه . حينما يكتشف أن جميع هذه المستندات لا تأخذ بها مصلحة الضرائب . وليست لها صفة الإلزام . سواء بالنسبة لجهة الخصم أو التحصيل . .

ويتساءل الممول : إذن فما الحل ؟ . .

ويكون الجواب : أحد أمرين . . إما أن يدفع هذه الضرائب من جديد . وإما أن يذهب إلى الجهات التى خصمت منه هذه الضرائب ويحضرها بنفسه . . ويختار الأمر الثانى بالطبع ويترك الفنان عمله . ويبدأ عملية اللف والدوران على أقسام الحسابات الخاصة بهذه الجهات راجيا إياهم . إما إعطاءه الضريبة لتوريدها بنفسه وإما إعطاءه مايدل على توريدها بالفعل إلى مصلحة الضرائب . والغريب أن كل هذه الجهات تؤكد أنه قد تم توريد هذه المبالغ بالفعل إلى مصلحة الضرائب . وتسارع الجهات الحكومية بإعطائه شهادات دالة على أنهم قد وردوا مبالغ الضرائب المستقطعة منه إلى مصلحة الضرائب ضمن شيكات جماعية بأرقام كذا وكذا . أما جهات القطاع الخاص فبالطبع لا يعطونه حقا ولا باطلا . ويتجه الممول مرة أخرى إلى شعبة الحجز والتحصيل . ويسلمهم الشهادات التى أحضرها . وتستمر عملية فرز أرقام الشيكات أياما عديدة . ويكتشف فى آخر الأمر أن معظم أرقام هذه الشيكات لم تصل بالفعل إلى مصلحة الضرائب . وبالتالى لم يتم تحصيل الضريبة المخصومة منه . وأن قانون الضرائب لا يعفيه منها . مادامت لم تورد بالفعل إلى الخزانة العامة .

والآن أتقدم بهذه التساؤلات إلى السيد نائب رئيس الوزراء الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد : ماذنب الفنان فى عدم توريد الجهات التى خصمت الضرائب منه من المنبع إلى مصلحة الضرائب مادام هو مسيرا لا مخيرا ؟ . . فمصلحة الضرائب لم تخيره بين أن يدفع هو الضريبة المقررة عليه بنفسه أو أن تقوم الجهة التى يعمل بها بخصم هذه الضريبة وتوريدها بالنيابة عنه . والمفروض أن الممول تنتهى مسئوليته وتصبح ذمته خالية بمجرد استقطاع الجهة التى يعمل بها للضريبة المخصومة من المنبع مادام معه ما يفيد ذلك . ومما لاشك فيه أن هذه الضرائب المخصومة تصبح ملكا للدولة بمجرد خصمها . وعلى مصلحة الضرائب حينئذ أن تسعى هى فى سبيل الحصول على أموالها من هذه الجهات التى حصلت هذه الضرائب من الممول . بل تطالب بشدة كل من لم يورد هذه الضرائب إلى المصلحة التابع لها الفنان . وفى رأيى أن حكم المنتج الذى (يلهف) هذه الضرائب لنفسه هو حكم من يخون الأمانة . وأعتقد أن عناصر جريمة خيانة الأمانة تنطبق على مثل هذه الحالة . ففى كلتا الحالتين قد أخذ من لا يستحق مالا مملوكا للغير كأمانة لتوريده إلى طرف ثالث ولم يفعل . والآن أحد أمرين إما أن تحمى الدولة ممولها من تلاعب المنتجين وتعترف بالضرائب المخصومة منهم سواء من المنبع أو من المحجوزات مادام معهم ما يفيد ذلك وترجع مصلحة الضرائب على الجهة التى خصمت هذه الضرائب لصالحها ولم توردها . . وإما أن تلغى الدولة قانون خصم الضريبة من المنبع فتريح وتستريح . فلا يجوز بأى حال أن يدفع المواطن الضريبة مرتين .

سياسة

من يشعل النيران ؟

□ سيد نصار

الحرب هى الحرب . لا غالب ولا مغلوب . . الطرفان مغلوبان وما يمكن أن نعتبره منتصرا هو من كانت خسائره أقل . ولكن الخسائر بدون شك واقعة على الجانبين . وفى الحرب العراقية الإيرانية خسر العرب كما خسر المسلمون وكان الأفضل من الحرب أن تعود الحقوق فى الأرض والمياه إلى أصحابها . أما وقد وقعت الحرب فلا فائدة من البكاء على ماوقع وحدث . والأفضل منه أن نتبصر ونفكر نحن العرب فيما يراد بنا فالقضية لم تعد قطعة أرض ضائعة لنا هنا أو هناك أو خلافا حول مذهب أو أيديولوجية سياسية تهددنا هنا أو تنصرنا هناك . إنما القضية أخطر وأهم وأعم . . إنها تستهدف رخاءنا كما تستهدف وجودنا كعرب .

من المؤكد أن أكثر الناس سعادة بهذه الحرب هم تجار السلاح وأدوات التدمير . فالحروب الحديثة وقد جربناها قبل غيرنا . تستهلك من السلاح عشرات أضعاف ما كانت تستهلكه من قبل فضلا عن اتساع مساحة التدمير الهائلة وقوة التدمير النيران ولعل مايحدث بين بغداد وطهران فيه إنقاذ لبعض مصانع إنتاج السلاح فى الغرب وأيضا فى الشرق ومساعدة على تقليل حجم البطالة المقنعة التى تجتاح الغرب والشرق . وزادت من التضخم لدى الجميع فزادت من القلاقل وتذمر الجماهير مما أضعف الاستقرار السياسى على الجانبين شرقا وغربا .

ومن المؤسف أن كل الحروب وهى إقليمية وبدأت بعد الحرب العالمية الثانية . محصورة بين دول العالم الثالث دون غيرها من الدول المتقدمة غربا أو شرقا مما يشكل فى النهاية إسفنجة لامتصاص موارد كل الدول الفقيرة لتزداد فقرا ولتصبح الدول الغنية أكثر غنى وتقدما . وليس من المستحيل على أى مراقب أن يتصور أعضاء مجالس إدارة مصانع توريد السلاح فى العالم الآن وهم جالسون رافعون أكفهم إلى السماء داعين إلى استمرار هذه الحرب وإلى قيام غيرها شرط ألا تمتد إليهم وأن تظل ضمن نطاق العالم الثالث . هذا لم

يكن غريبا أن تقف كل من الدولتين العظميين على الحياد من هذه الحرب وهو حياد سلبى أكثر منه إيجابيا . ذلك أنه يساهم فى استمرار الحرب أكثر مما يساهم فى إيقافها والأفضل منه التدخل لوضع حد لإراقة الدماء ! !

بل من أعتقد وقد أكون مخطئا - أن هناك مايشبه الاتفاق غير المكتوب بين الغرب والشرق على ضرورة إثارة مثل هذه القلاقل من حين لآخر بين دول العالم الثالث تعويضا لأموال الغرب التى يدفعها ثمنا للطاقة والمواد الأولية التى يستوردها من العالم الثالث . وكذلك الشرق تمكينا له من الحصول على الدولارات من بيعه للأسلحة لشراء مايحتاج إليه من القمح ومواد التموين والتكنولوجيا من الغرب .

وهذه قضية تحتاج من مفكرى العالم الثالث وفى مقدمتهم مفكرو العالم العربى . كل اهتمام ودراسة للخروج من دوامة الكراهية التى يدخلوننا بداخلها مرة باسم القوميات ومرة باسم الأيديولوجيات وثالثة باسم الثورة على الظلم ومرة من أجل العدالة التى أصبحت مستحيلة !

وربما أمكننا فى ضوء هذا المفهوم أن نفسر العداء الذى ينتاب البعض وخاصة من الرافضين نحو وعى أرهدوك وعى نحو السلام ولكل من ينادى به .

وعلى أية حال مالم يدركه الشرق والغرب معا أن مثل هذه الحرائق الصغيرة التى يشعلونها أو يساعدون على إشعالها بقصد أو بدون قصد ستطال كل منا كلنا وتناقضاتنا المصطنعة فوق أراضينا . . قد تمتد إليها ويتحول الحريق الصغير إلى أكبر حريق قد يحرق الجميع دون استثناء .